ميزانية 2020
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

# بيان الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1441-1442هـ (2020م)

«كفاءة الإنفاق . . . وتمكين القطاع الخاص»

وزارة المالية
Ministry of Finance

# فهرس المحتوى


03 | مقدمة

04 | الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية

07 | أولاً: التطورات والآفاق الاقتصادية في المدى المتوسط

13 | ثانياً: التطورات والتقديرات المالية في المدى المتوسط

14 | أ- تطورات أداء المالية العامة في العام 2019م

23 | ب- تقديرات المالية العامة في العام 2020م والمدى المتوسط

29 | ج- النفقات في ميزانية 2020م على مستوى القطاعات

40 | ثالثاً: أهم التحديات المالية والاقتصادية

# مقدمـة

يسر وزارة المالية أن تصدر بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2020م والـذي يعـرض تفاصيـل الميزانيـة المعتمـدة. كمـا يتضمـن عرضـاً لأبـرز التطـورات المالية والاقتصادية لعام 2019م والإطار المالي والآفاق المستقبلية للاقتصاد على المدى المتوسط، وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد.

ويمثل البيان استمراراً لنهج وزارة المالية في تعزيز مستوى الإفصاح المالي والشـفافية التـي تُعـد إحـدى الركائـز فـي عمليـة تطويـر إعـداد وتنفيـذ الميزانيـة العامـة للدولـة ورفـع كفـاءة إدارة الماليـة العامـة. ويتبـع تبويـب البيانـات الماليـة الـواردة فـي هـذه الوثيقـة دليـل إحصـاءات ماليـة الحكومـة (GFSM 2014) الصـادر عـن صنـدوق النقـد الدولـي وهـو تصنيـف عالمـي موحـد، كمـا أنهـا تُعـد وفقـاً للأسـاس النقـدي.

# الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية

- تواصل المملكة تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، وتتبنى في إطار ذلك سياسات اقتصادية في مقدمتها السياسات المالية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي واستدامتها، مع التركيز على نمو الناتج غير النفطي. كما أنها تواصل العمل لتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز الإنفاق الاجتماعي، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق الحكومي بما يسهم في رفع مستوى معيشة المواطنين وتعزيز مكانة اقتصادنا الوطني في الاقتصاد العالمي، مع الحرص على المحافظة على الاستدامة المالية والاستقرار المالي باعتبارهما ركيزتان أساسيتان للنمو الاقتصادي المستدام، مع مواصلة العمل لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وخلق فرص العمل في ظل الحرص المستمر على التوازن بين هذه الأهداف، تحت مظلة أهداف رؤية المملكة 2030.

- وتأتي ميزانية العام 2020م في ظل تحديات تواجه الاقتصاد العالمي والأسواق الدولية، حيث تلقي النزاعات التجارية بظلالها على آفاق الاقتصاد العالمي، بالتأثير سلباً على التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات واستقرار الأسواق العالمية. وتفرض تلك التحديات اتباع سياسات تحوطية، وبذل جهود حثيثة لتعزيز الانضباط المالي، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لزيادة صلابة الاقتصاد وقدرته على تحمل الصدمات الخارجية. ومما يبعث على التفاؤل ما تتميز به السياسة المالية في المملكة من مرونة تمكنها من الاستجابة للتحولات والتطورات المحلية والعالمية، حيث يتم مراجعة الأولويات وتحديثها بشكل مستمر، وتعديل المسار كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

- أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو إيجابية بنحو 1.1% خلال النصف الأول من العام 2019م مدعومةً بنمو الناتج غير النفطي بنحو 2.5%. كما سجل القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة نفسها نمواً بمقدار 2.9%، على الرغم من تراجع معدلات نمو الناتج المحلي النفطي والمرتبطة بسياسات إنتاج النفط الخام بنسبة 1.0%-. وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.4% في العام 2019م، مدعوماً بنمو الناتج غير النفطي.

- تواصل الحكومة العمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، حيث يستمر تنفيذ المشاريع الكبرى، وبرامج تحقيق الرؤية، والتقدم في برنامج التخصيص، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الواعدة مثل الصناعة والتعدين والقطاع المالي والخدمات المالية وقطاع التقنية والاتصالات والسياحة والترفيه والرياضة.

- في ضوء هذه التطورات، تمت مراجعة تقديرات المدى المتوسط لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.3% في العام 2020م، ومن المتوقع استمرار النمو السنوي بالوتيرة نفسها على المدى المتوسط. ومع إتاحة فرص إضافية جديدة واعدة للاستثمار والتطوير تسهم في تحقيق مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

- تواصل ميزانية عام 2020م تنفيذ سياسة خطط الإنفاق الرئيسة هذا العام خاصةً في برامج الحماية الاجتماعية وتنمية القطاع الخاص وتمكينه، مع مراجعة أولويات الإنفاق بما يتسق مع تحسن الأداء الاقتصادي غير النفطي.

- تستهدف الميزانية المحافظة على مستويات العجز المعتمدة في ميزانية عام 2019م عند 131 مليار ريال. حيث من المُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2019م حوالي 917 مليار ريال وهو أقل من المقدر في الميزانية جراء تراجع الإيرادات النفطية رغم الزيادة في الإيرادات غير النفطية. كما يُتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق إلى 1،048 مليار ريال وهو أقل من المعتمد نتيجة تحسن كفاءة الإنفاق وتولي القطاع الخاص تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع ومنها مشاريع المياه والطاقة ومعالجة الصرف الصحي، وبالتالي انخفاض الحاجة لتمويلها من الميزانية.

- يُقدر أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2020م نحو 187 مليار ريال (6.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، وسوف يستمر العمل بعد ذلك على الخفض التدريجي للعجز ليصل إلى مستويات تُحقق الاستقرار والاستدامة المالية في المدى المتوسط.

- من المُقدر أن تتراجع الإيرادات لعام 2020م بشكل محدود ليبلغ إجمالي الإيرادات 833 مليار ريال، ثم يرتفع ليصل إلى 863 مليار ريال عام 2022م، كما يتوقع أن يكون هناك نموٌ إيجابيٌ للإيرادات غير النفطية على المدى المتوسط جراء تحسن النشاط الاقتصادي.

- تهدف ميزانية العام القادم 2020م وعلى المدى المتوسط إلى التركيز على أولويات الإنفاق بما يضمن استمرار تقديم الخدمات الرئيسة وتطويرها وتمكين القطاع الخاص، ومواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية ومشاريعها، وبرامج شبكة الحماية الاجتماعية، مع المراجعة المستمرة للجداول الزمنية لهذه المشاريع والبرامج لزيادة فاعليتها وتحقيقها لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية، واستمرار العمل على تنفيذ إصلاحات إدارة المالية العامة لرفع كفاءة الإنفاق لضمان تحقيق أعلى العوائد الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فمن المُقدر أن يبلغ إجمالي الإنفاق عام 2020م نحو 1,020 مليار ريال، ثم ينخفض ليصل إلى 955 مليار ريال عام 2022م مع التقدم في استكمال تنفيذ بعض المشاريع.

## المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | فعلي 2018 | ميزانية 2019 | توقعات 2019 | ميزانية 2020 | تقديرات 2021 | تقديرات 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الإيرادات** | 906 | 975 | 917 | 833 | 839 | 863 |
| **إجمالي النفقات** | 1,079 | 1,106 | 1,048 | 1,020 | 990 | 955 |
| **عجز الميزانية** | -174 | -131 | -131 | -187 | -151 | -92 |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | -5.9% | -4.2% | -4.7% | -6.4% | -5.0% | -2.9% |
| **الدين** | 560 | 678 | 678 | 754 | 848 | 924 |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 19% | 22% | 24% | 26% | 28% | 29% |
| **الاحتياطيات الحكومية** | 490 | 496 | 467 | 346 | 280 | 265 |

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ميزانية 2020
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

# 01

# التطـورات والآفـاق الاقتصادية في المـدى المتوسـط

## أولاً: التطورات والآفاق الاقتصادية في المدى المتوسط

شهد اقتصاد المملكة منذ عام 2016م تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية غير المسبوقة، لتنويع الاقتصاد ورفع معدلات نموه مع الحرص على الاستدامة المالية بوصفها ركيزة رئيسة للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وبينما أثرت بعض هذه الإصلاحات سلباً على بعض جوانب النشاط الاقتصادي، إلا أن ذلك كان مؤقتاً ومتوقعاً في المدى القصير، حيث بدأ الاقتصاد بالتعافي منذ عام 2018م وتحسن بشكل ملحوظ خلال عام 2019م خاصةً في أداء الناتج المحلي غير النفطي على الرغم من تزامن ذلك مع تراجع نمو القطاع النفطي ارتباطاً بدور المملكة القيادي وسعيها لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية من خلال اتفاقية أوبك+.

وقد ساهمت السياسات الحكومية إلى حدٍ كبير في تخطي الاقتصاد للآثار الجانبية لبعض الإصلاحات بتبني إجراءات محفزة للنشاط الاقتصادي من خلال مساندة الأسر والقطاع الخاص، حيث صاحب ذلك عدد من الإجراءات الإضافية الأخرى الرامية لدعم النمو المستدام على المديين المتوسط والطويل من خلال البدء في تنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية وتعزيز دور القطاع الخاص، ومن المُتوقع أن يسهم ذلك وبشكل تدريجي في دعم الاتجاه المتصاعد للنمو الاقتصادي بالمملكة خلال السنوات القادمة.

وشهد عام 2019م نمواً ملحوظاً في قطاعات الاقتصاد المختلفة، حيث أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنحو 1.1% خلال النصف الأول من العام مدعوماً بالنمو في الناتج غير النفطي بنسبة 2.5%، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي خلال الربع الثاني نحو 2.9% وهو أعلى معدل ربعي منذ عام 2015م. وسجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي خلال النصف الأول من العام نمواً بنحو 2.9%، على الرغم من تراجع معدلات نمو الناتج المحلي النفطي بنسبة 1.0%- للفترة نفسها نتيجة السياسات المرتبطة بإنتاج النفط. وتشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.4% في العام 2019م، مدعوماً بنمو الناتج المحلي غير النفطي.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، توضح البيانات التفصيلية تسجيل معظم الأنشطة غير النفطية معدلات نمو إيجابية خلال النصف الأول من العام 2019م، كما شهد قطاع التشييد والبناء معدلات نمو إيجابية للمرة الأولى منذ عام 2015م.

## تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

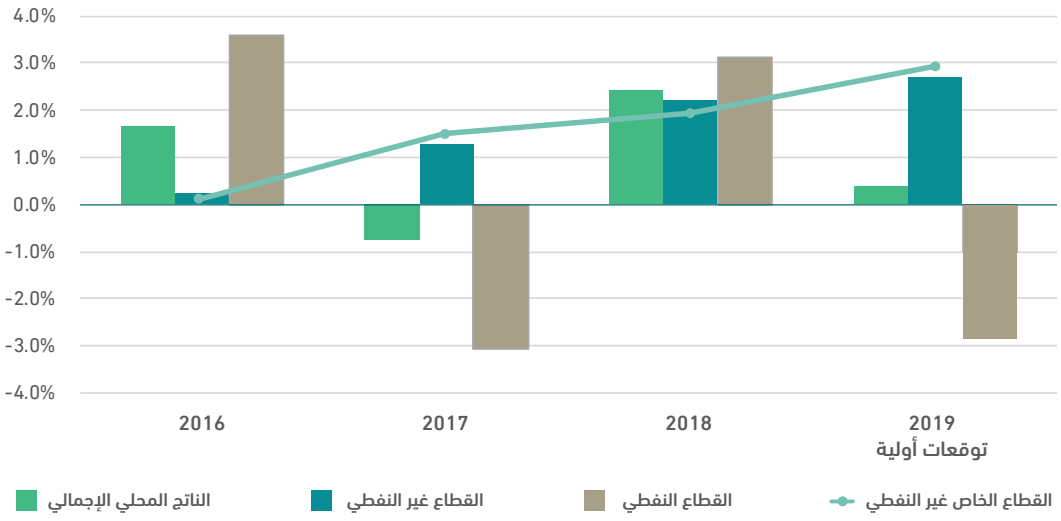


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وقد أدت زيادة معدلات نمو النشاط الاقتصادي إلى تحسن في معدلات البطالة للسعوديين التي شهدت انخفاضاً خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو 0.4 نقطة مئوية مقارنةً بنهاية العام 2018م لتصل إلى 12.3%.

وتؤكد بيانات الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص استمرار تعافي النشاط الاقتصادي، حيث حقق إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الخاص حتى نهاية شهر أكتوبر 2019م نمواً سنوياً نسبته 4.2% مقارنةً بنحو 1.6%- و1.6% خلال الفترات المماثلة من عامي 2017م و2018م على التوالي. كما سجل مؤشر مديري المشتريات (PMI) 58.3 نقطة خلال شهر نوفمبر 2019م، وهو أعلى مستوى يسجله المؤشر منذ أربع سنوات، مما يُؤكد تحسن أداء القطاع الخاص، بالإضافة إلى تسجيل المؤشر لمستويات مرتفعة خلال العام، شاملاً ارتفاع مستوى ثقة الشركات في مستقبل أداء الاقتصاد السعودي خلال الفترة القادمة.

أيضاً، بلغ إجمالي القروض العقارية من البنوك التجارية ما يقارب 274 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2019م بنمو سنوي بلغ 21% مدفوعاً بالدعم الحكومي لمساعدة المواطنين على الاستفادة من برامج الإسكان. بينما بلغت القروض العقارية من شركات التمويل العقاري بنهاية الربع الثالث من عام 2019م ما يقارب 19 مليار ريال وبنمو نسبته 20% عن الفترة المماثلة من العام السابق.

من جهة أخرى، حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً خلال النصف الأول من العام 2019م بحوالي 98 مليار ريال (26 مليار دولار أمريكي)، نتيجةً لتحقيق فائض في الميزان التجاري للسلع والخدمات في النصف الأول من العام 2019م، ولانخفاض

تحويلات العاملين للخارج. كذلك شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نمواً خلال النصف الأول من العام 2019م بحوالي 10% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وقد بلغ معدل النمو في الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية في النصف الأول من عام 2019م نحو 30% أي بتدفقات بلغت 78 مليار ريال مدعومة بانضمام السوق إلى المؤشرات العالمية لأسواق المال. ويعود ذلك التحسن في أداء الاستثمارات الأجنبية إلى جهود الحكومة في تطوير وتحسين بيئة الأعمال، وخطط جذب الاستثمار الأجنبي، حيث انعكس ذلك في التحسن الملحوظ لترتيب المملكة في المؤشرات الدولية للتنافسية وتحسين مناخ بيئة الأعمال. كما بلغ إجمالي الأصول الاحتياطية لدى مؤسسة النقد في شهر نوفمبر من عام 2019م نحو 1.9 تريليون ريال (499 مليار دولار أمريكي) مما يعبر عن قوة ومتانة الاقتصاد السعودي.

وقد انعكست خطط وجهود الحكومة في تطوير وتحسين مناخ الأعمال وتنمية المحتوى المحلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد على تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية، حيث أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020م الذي أصدره البنك الدولي حديثاً قفزة في ترتيب المملكة من ناحية سهولة ممارسة الأعمال بـ 30 مرتبة لتصل إلى المرتبة 62 من بين 190 دولة، وذلك مقابل المرتبة 92 في العام السابق.حيث جاءت المملكة في المرتبة الأولى ضمن قائمة أفضل عشر دول من حيث التحسن في سهولة ممارسة الأعمال خلال هذا العام.

كما دعم ذلك تحسن ترتيب المملكة بثلاثة مراكز إلى المرتبة 36 في تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، كما ظهرت جهود المملكة جليةً في عملية التحول الهيكلي لاقتصادها وذلك من خلال اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات لتصبح في المرتبة 38 عالمياً، ويدعم هذه النتيجة النشر السريع لتقنية النطاق العريض والزيادة الكبيرة في مستخدمي الإنترنت، كما تحسن مؤشر القدرة على الابتكار لتصبح في المركز 36، وذلك من خلال الزيادة في طلبات براءة الاختراع ومستوى الإنفاق على البحث والتطوير. وفيما يخص تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، فقد حققت المملكة أكبر تقدم بين الدول الأكثر تنافسية بـ 13 مركزاً لتحتل المركز 26 بين أكثر الدول تنافسية.

وقد أسهمت المبادرات التي نفذتها الحكومة لمساندة الأسر والقطاع الخاص في تحسن معدلات نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي، الذي سجل نمواً بنحو 4.4% خلال النصف الأول من العام 2019م مقابل 2.6% خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وتظهر مؤشرات الاستهلاك الرئيسة معدلات نمو مرتفعة، فقد سجلت مبالغ مدفوعات سداد ومبيعات نقاط البيع متوسط نموٍ بلغ 26% و22% على التوالي حتى نهاية شهر أكتوبر 2019م، ومن أهم الإجراءات التي عززت نمو الاستهلاك الخاص:

- تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وتشمل برنامج حساب المواطن وبدل غلاء المعيشة.
- مبادرات حزم تحفيز القطاع الخاص.
- خطط توطين سوق العمل.
- زيادة معدل مشاركة المرأة في سوق العمل.

وستواصل الحكومة في عام 2020م وعلى المدى المتوسط العمل على تمكين القطاع الخاص من خلال الاستمرار في توفير إطار اقتصادي مستقر ومناخ استثماري ملائم، بالإضافة إلى مواصلة تعزيز البنية التحتية والتشريعية، وشبكة الحماية الاجتماعية وتمكين القطاع الخاص. ومن المُتوقع أن ترتفع مساهمة القطاع الخاص في النمو والتوظيف على المدى المتوسط.

كما بدأ العمل في تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى والتي تستهدف البنية التحتية، مثل: نيوم، والقدية، والبحر الأحمر والمشاريع الأخرى، وحفز الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل الصناعة والتعدين والقطاع المالي والخدمات المالية وقطاع التقنية والاتصالات والسياحة والترفيه والرياضة، حيث تم مؤخراً تأسيس صندوق مختص بالتنمية السياحية لتقديم تسهيلات مالية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة. كما أُطلقت التأشيرة السياحية التي تُمكّن الزائر من الحصول على تأشيرة دخول سياحية للمملكة من خلال المنصة الإلكترونية والمطارات والمنافذ البرية. وتأسيس صندوق استثماري يختص بفعاليات الترفيه والثقافة والرياضة والسياحة ويرتبط بصندوق التنمية الوطني، ويتم تمويله من إيرادات مواسم السعودية بهدف تنمية هذه القطاعات الواعدة لتعزيز النمو الاقتصادي.

ويأتي قرار تحمُل الحكومة للمقابل المالي على العمالة الوافدة عن المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي لمدة خمس سنوات، في إطار الجهود لتنمية وتمكين القطاع الخاص وتعزيز تنافسية الصناعات المحلية، من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة مساهمة المحتوى المحلي، بالإضافة إلى رفع قدرة الشركات الوطنية على المنافسة في أسواق التصدير وزيادة معدلات التوظيف.

وسيستمر عمل الحكومة على رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي واستكمال تنفيذ برامج تحقيق الرؤية وتركيز الجهود لتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي أعلى ومتنامٍ على المديين المتوسط والطويل، من خلال إعادة ترتيب الأولويات والجداول الزمنية للتنفيذ لزيادة فاعلية وجودة هذه البرامج في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

كما تم تطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية والذي سيسهم في رفع كفاءة الإنفاق على المشاريع التنموية، ويعزز من فاعلية التخطيط المالي وإدارة الموارد المالية. ويسعى النظام لزيادة مساهمة المحتوى المحلي في المنافسات،

وتنظيم الإجراءات ذات الصلة بالأعمال والمشتريات، وتعزيز النزاهة والمنافسة، والعدالة بين المتنافسين تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الشفافية في جميع إجراءات الأعمال والمشتريات. وصاحب ذلك تطوير نظام تقني ليكون رافداً مهماً لنجاح وكفاءة تطبيق النظام.

ومن جهة أخرى، يتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي النفطي عام 2019م مقارنة بعام 2018م جراء التزام المملكة باتفاقيات أوبك+، وفي الوقت نفسه شهد نشاط القطاعات غير النفطية أداءً إيجابياً خلال النصف الأول من العام 2019م ويتوقع استمرار هذا التحسن خلال العام 2020م وعلى المدى المتوسط.

وفي ضوء هذه التطورات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2019م بنحو 0.4% مع تحسن في أداء الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بأعلى من المتوقع. وبمراجعة تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعام القادم وعلى المدى المتوسط، تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج بحوالي 2.3% خلال العام 2020م مدفوعاً بنمو الناتج المحلي غير النفطي.

### تقديرات أولية للمؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

| | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
| **معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية (%)** | | | | |
| **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** | **0.4%** | **2.3%** | **2.2%** | **2.3%** |
| **الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)** | **2,811** | **2,902** | **3,027** | **3,143** |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي | -4.7% | 3.2% | 4.3% | 3.8% |
| **التضخم** | **-1.0%** | **2.0%** | **2.0%** | **1.8%** |

**المصدر: وزارة المالية**

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ميزانية 2020
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

# 02

# التطورات والتقديرات المالية في المدى المتوسط

## ثانياً: التطورات والتقديرات المالية في المدى المتوسط

### أ/ تطورات أداء المالية العامة في العام 2019م

في إطار حرص السياسة المالية للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد السعودي على مواجهة الصدمات الخارجية، يُتوقع عدم تجاوز العجز لعام 2019م عن المعتمد في الميزانية ليبقى عند 131 مليار ريال أو ما يعادل 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وسيُمكّن ذلك من الحفاظ على المستوى المُقدر لحجم الدين العام لهذا العام، والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطيات الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

وعلى الرغم من توقع النمو الإيجابي لإجمالي الإيرادات مقارنة بعام 2018م، إلا أنه يُتوقع أن يكون أقل من المُقدر في الميزانية في ضوء تطورات أسواق النفط خلال العام 2019م، ولكن مع نمو إيجابي في الإيرادات غير النفطية بأكثر من المُقدر. وقد استمر تنفيذ خطط الإنفاق الرئيسة هذا العام خاصةً في مجالات الحماية الاجتماعية وتنمية وتمكين القطاع الخاص، مع مراجعة أولويات وأوجه بنود النفقات من خلال العمل المستمر على رفع كفاءة إدارة المالية العامة، حيث صاحب ذلك تحسن في الأداء الاقتصادي غير النفطي للقطاع الخاص خلال العام 2019م. ويُتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق 1,048 مليار ريال منخفضاً عن المعتمد في الميزانية البالغ 1,106 مليار ريال.

# تطورات أداء المالية العامة

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | فعلي 2018 | ميزانية 2019 | توقعات 2019 | *التغير السنوي (فعلي 2018 - توقعات 2019) |
|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | | |
| إجمالي الإيرادات | **906** | **975** | **917** | **1.2%** |
| **الضرائب** | **168** | **183** | **203** | **20.5%** |
| الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية | 17 | 16 | 16 | -2.9% |
| الضرائب على السلع والخدمات | 115 | 132 | 141 | 22.2% |
| الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | 16 | 17 | 17 | 5.2% |
| ضرائب أخرى | 21 | 19 | 29 | 41.8% |
| **الإيرادات الأخرى** | **737** | **791** | **714** | **-3.2%** |
| **النفقات** | | | | |
| إجمالي النفقات | 1,079 | 1,106 | 1,048 | -2.9% |
| **المصروفات (النفقات التشغيلية)** | **891** | **860** | **877** | **-1.6%** |
| تعويضات العاملين | 484 | 456 | 504 | 4.2% |
| السلع والخدمات | 169 | 175 | 164 | -2.8% |
| نفقات تمويل | 15 | 21 | 21 | 40.1% |
| الإعانات | 13 | 32 | 22 | 71.8% |
| المنح | 4 | 3 | 1 | -70.0% |
| المنافع الاجتماعية | 84 | 73 | 77 | -9.0% |
| مصروفات أخرى | 122 | 100 | 87 | -28.5% |
| **الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)** | **188** | **246** | **172** | **-8.9%** |
| **عجز الميزانية** | | | | |
| عجز الميزانية | **-174** | **-131** | **-131** | **-24.5%** |
| عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | -5.9% | -4.2% | -4.7% | - |
| **الدين والأصول** | | | | |
| الدين | **560** | **678** | **678** | **21.1%** |
| الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 19% | 22% | 24% | - |
| **الاحتياطيات الحكومية** | **490** | **496** | **467** | **-4.5%** |

المصدر: وزارة المالية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## الإيرادات

نفذت الحكومة خلال عام 2019م عدداً من المبادرات لتنمية وتنويع الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات، ومنها تخفيض حد التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة، والزيادة المعتمدة التدريجية للمقابل المالي على الوافدين، وتحسين الآليات والإجراءات الرقابية على تحصيل الإيرادات. وقد تم تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات المُحلاة في شهر ديسمبر 2019م، والتي تهدف أيضاً إلى تخفيض استهلاك المشروبات المحلاة للمحافظة على الصحة العامة للمواطنين.

وقد أسهمت المبادرات المنفذة خلال الفترة الماضية في نمو إجمالي الإيرادات لعام 2019م بنسبة 1.2% مقارنة بالعام السابق حيث من المتوقع أن تصل إلى 917 مليار ريال وذلك نتيجةً لزيادة الإيرادات غير النفطية التي يتوقع أن تنمو بنسبة 6.9%، في حين يُتوقع انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 1.5% مدفوعةً بانخفاض كلاً من إنتاج وأسعار النفط.

## الضرائب

يُتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب لعام 2019م حوالي 203 مليار ريال وذلك بارتفاع ملحوظ تبلغ نسبته نحو 20.5% مقارنة بالعام 2018م، كما يُتوقع أن ترتفع بنسبة 10.5% مقارنة بالمقدر في الميزانية المعتمدة لعام 2019م.

ومن المُتوقع أن تسجل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** نحو 16 مليار ريال وذلك بنسبة انخفاض 2.9% مقارنة بالعام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى تحصيل مبالغ غير متكررة في عام 2018م. كما يُتوقع أن تسجل ارتفاعاً بنسبة 1.8% خلال العام 2019م مقارنة بالمقدر بالميزانية؛ وذلك نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي.

ويُتوقع أن تسجل **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 141 مليار ريال خلال العام 2019م بارتفاع قدره 22.2% مقارنة بالعام السابق مدفوعةً بتحسن النشاط الاقتصادي، إضافةً إلى الاستمرار في تنفيذ عدد من المبادرات المشار إليها سابقاً. كما تجدُر الإشارة إلى أنه تم تحصيل مبالغ في عام 2019م من تسويات قطاع الاتصالات. ومن المُتوقع أن ترتفع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 6.5% عن المقدر في الميزانية.

كما يُتوقع أن تسجل **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** نحو 17 مليار ريال بنهاية عام 2019م وذلك بارتفاع نسبته 5.2% مقارنة بالعام السابق وبارتفاع 1% عن المقدر في الميزانية، ويأتي ذلك تزامناً مع زيادة إجمالي الواردات السلعية والتي سجلت ارتفاعاً حتى شهر سبتمبر من عام 2019م بنسبة 3.4% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

ويُتوقع أن تبلغ إيرادات **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 29 مليار ريال لعام 2019م مُسجلةً ارتفاعاً بنحو 41.8% مقارنة بالعام السابق، وبما نسبته 55% مقارنة بالمقدر في الميزانية؛ وذلك بسبب زيادة عدد المكلفين المسجلين لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل، وتحصيل إيرادات من تسويات زكاة البنوك.

### الإيرادات غير النفطية كنسبة من إجمالي النفقات

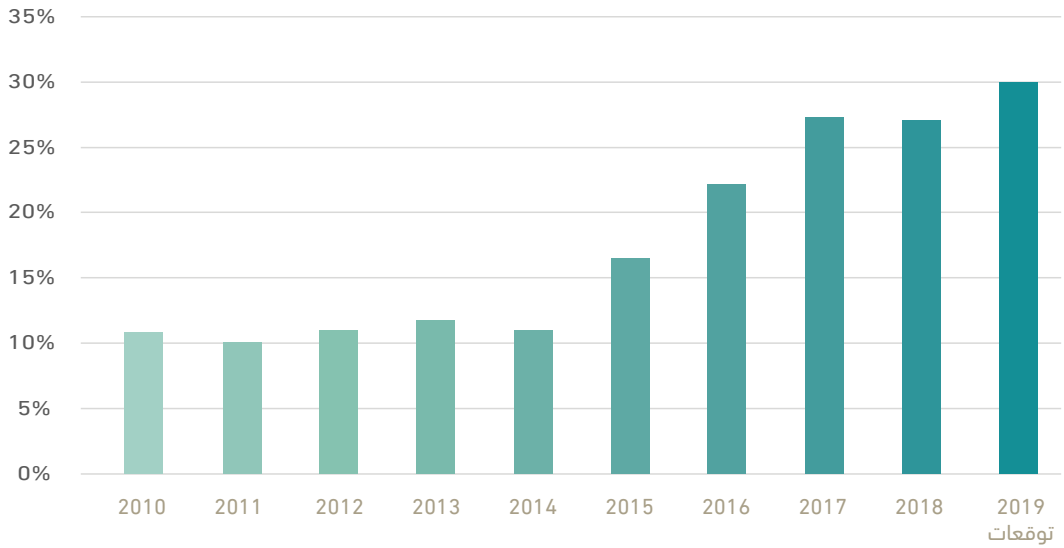


المصدر: وزارة المالية

## الإيرادات الأخرى

يُتوقع أن تسجل الإيرادات الأخرى لعام 2019م حوالي 714 مليار ريال بانخفاض نسبته 3.2% مقارنة بالأداء الفعلي للعام السابق، وبنسبة انخفاض 9.7% مقارنة بالمقدر في الميزانية لعام 2019م؛ وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية التي يُتوقع أن تبلغ حوالي 602 مليار ريال في عام 2019م بنسبة انخفاض مقدرها 1.5% مقارنة بالعام السابق وبنسبة انخفاض مقدارها 9% عن المُقدر في الميزانية لعام 2019م، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط حتى شهر أكتوبر نحو 9.8 مليون برميل يومياً بتراجع قدره 3.8% عن الفترة نفسها من العام السابق، كما بلغ متوسط أسعار نفط برنت حتى أكتوبر من عام 2019م نحو 64.2 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 73.1 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما تجدُر الإشارة إلى أنه تم تحصيل أرباح نفط استثنائية عن عام 2018م بنحو 75 مليار ريال.

### الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية

### نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي

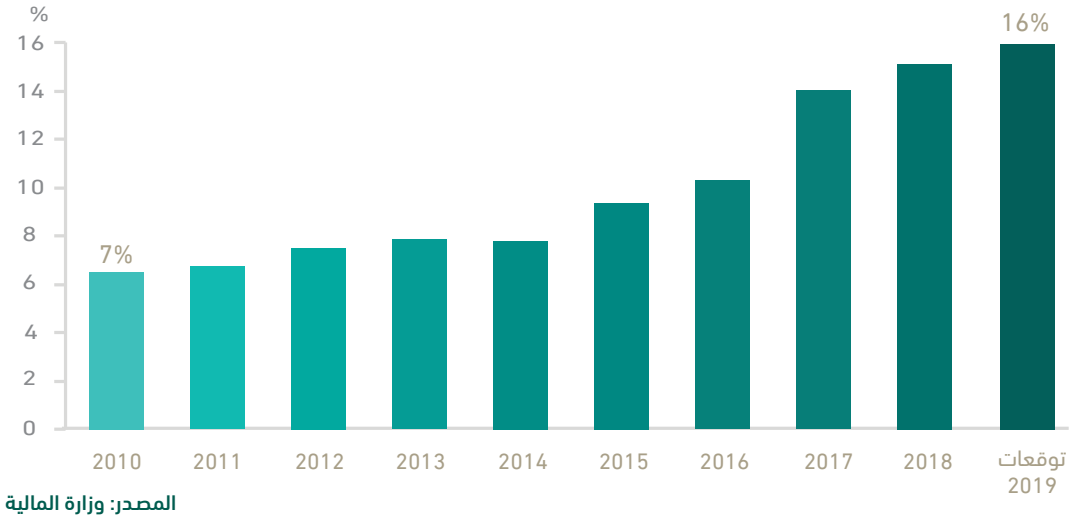


المصدر: وزارة المالية

## النفقات

تمت مراجعة بعض برامج الإنفاق الحكومي لهذا العام 2019م وبما يحافظ على تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية من خلال الاستمرار في الإنفاق على الخطط الرئيسة، وإعادة ترتيب أولويات وأوجة الإنفاق في بنود الميزانية في ضوء تطورات أداء النشاط الاقتصادي مع العمل على رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق. ويُتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات الحكومية لعام 2019م نحو 1,048 مليار ريال بما يعادل 37.3% من الناتج المحلي الإجمالي وبانخفاض قدره 5.2% عن الميزانية المقدرة بداية العام 2019م، وبانخفاض نسبته 2.9% مقارنة بالمنصرف الفعلي في عام 2018م والذي بلغ ما يعادل 37.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بانخفاض النفقات التشغيلية بنسبة 1.6% مقارنة بالمنصرف الفعلي في العام 2018م.

ومقارنة بالمنصرف الفعلي في عام 2018م، فإنه يُتوقع أن يسجل باب تعويضات العاملين 504 مليار ريال بارتفاع قدره 4.2% مدفوعاً بشكل رئيس بالعلاوة السنوية وكذلك زيادة المسدد لصناديق التقاعد ليبلغ الإنفاق على هذا الباب مانسبته 48.1% من إجمالي النفقات مقارنة بحوالي 44.8% في العام السابق 2018م. كما يُتوقع تراجع الإنفاق على بابي السلع والخدمات والمصروفات الأخرى بنسبة 2.8% و28.5% على التوالي، حيث انخفض الإنفاق على البابين نتيجةً لجهود رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي وإعادة ترتيب أولويات وأوجة الإنفاق في بنود الميزانية. كما يُتوقع أن تبقى نفقات التمويل دون تغيير عما تم اعتماده خلال إعداد ميزانية العام 2019م، فيما يُتوقع أن يرتفع الإنفاق على باب الإعانات بحوالي 71.8% لتصل إلى 22 مليار ريال وذلك نتيجة للإنفاق على مبادرة الفاتورة المجمعة التي اعتمدت في فبراير 2019م والتي يُتوقع أن تبلغ 10.8 مليار ريال في نهاية العام وتهدف إلى دعم المنشآت الملتزمة بالتوطين.

فيما يُتوقع تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.9% مقارنة بالمنصرف الفعلي في عام 2018م وذلك نتيجةً لتوجيه الإنفاق الحكومي وفقاً للاحتياجات التنموية مع الاستمرار في رفع كفاءة وفاعلية الاستثمارات الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع، وبالتالي فمن المُقدر تراجع الإنفاق الرأسمالي مقارنةً بالميزانية.

## الأداء على مستوى القطاعات

نتيجة للسياسات السابق ذكرها، يُتوقع أن يرتفع الإنفاق على قطاع الخدمات البلدية وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل بنسبة 28.5% و26.7% على التوالي مقارنة بالمنصرف الفعلي لعام 2018م، كما يُتوقع تراجع الإنفاق على القطاع العسكري بنسبة 18.3% ليبلغ 198 مليار ريال بنهاية العام المالي 2019م.

### الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| القطاع | فعلي 2018 | ميزانية 2019 | توقعات 2019 | *التغير السنوي (فعلي 2018 - توقعات 2019) |
|---|---|---|---|---|
| الإدارة العامة | 31 | 28 | 29 | -7.0% |
| العسكري | 242 | 191 | 198 | -18.3% |
| الأمن والمناطق الإدارية | 113 | 103 | 104 | -8.3% |
| الخدمات البلدية | 46 | 62 | 59 | 28.5% |
| التعليم | 209 | 193 | 202 | -3.3% |
| الصحة والتنمية الاجتماعية | 175 | 172 | 174 | -0.8% |
| الموارد الاقتصادية | 105 | 131 | 99 | -6.0% |
| التجهيزات الأساسية والنقل | 49 | 70 | 62 | 26.7% |
| البنود العامة | 108 | 156 | 121 | 12.0% |
| المجموع | 1,079 | 1,106 | 1,048 | -2.9% |

المصدر: وزارة المالية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

### الإنفاق الفعلي مقارنة بالميزانية المعتمدة ونسب التغير

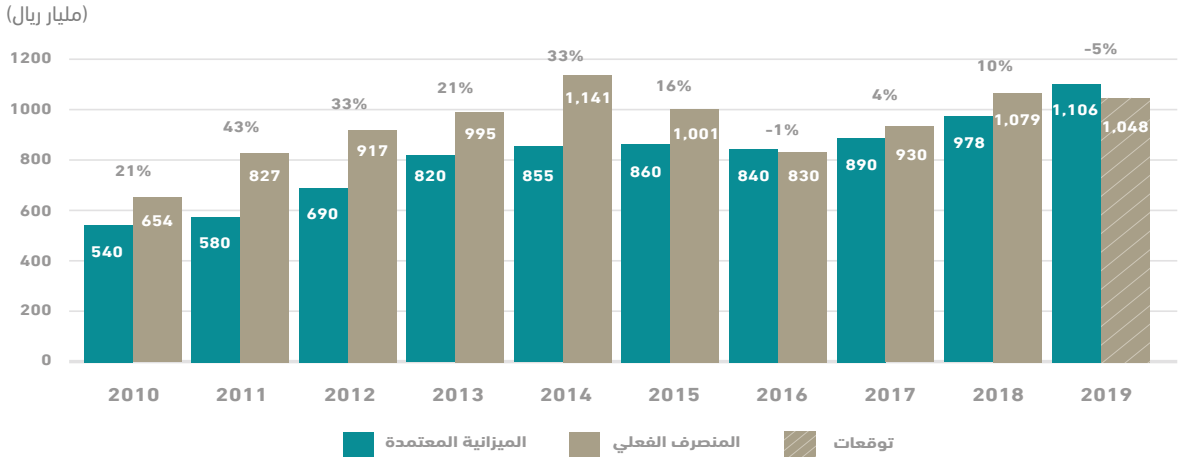


المصدر: وزارة المالية

## العجز والدين

من المُتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2019م نحو 131 مليار ريال أي ما يعادل 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م، والذي بلغ 174 مليار ريال، تنفيذاً لسياسة الخفض التدريجي لعجز الميزانية.

واستمرت وزارة المالية عام 2019م في اتباع سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية وذلك لتمويل عجز الميزانية والاحتياجات التمويلية الأخرى. حيث قامت الوزارة بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية بإصدار صكوك وسندات بحوالي 113.5 مليار ريال وذلك حتى شهر أكتوبر من العام 2019م وفقاً لخطة الإصدارات المعلنة المقدرة لإجمالي العام بنحو 120 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 2 مليار ريال). وبذلك يتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 678 مليار ريال أي نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2019م مقارنة مع 560 مليار ريال أي ما يعادل نحو 19% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق.

**(العجز/الفائض) المعتمد بالميزانية مقارنة بالفعلي**

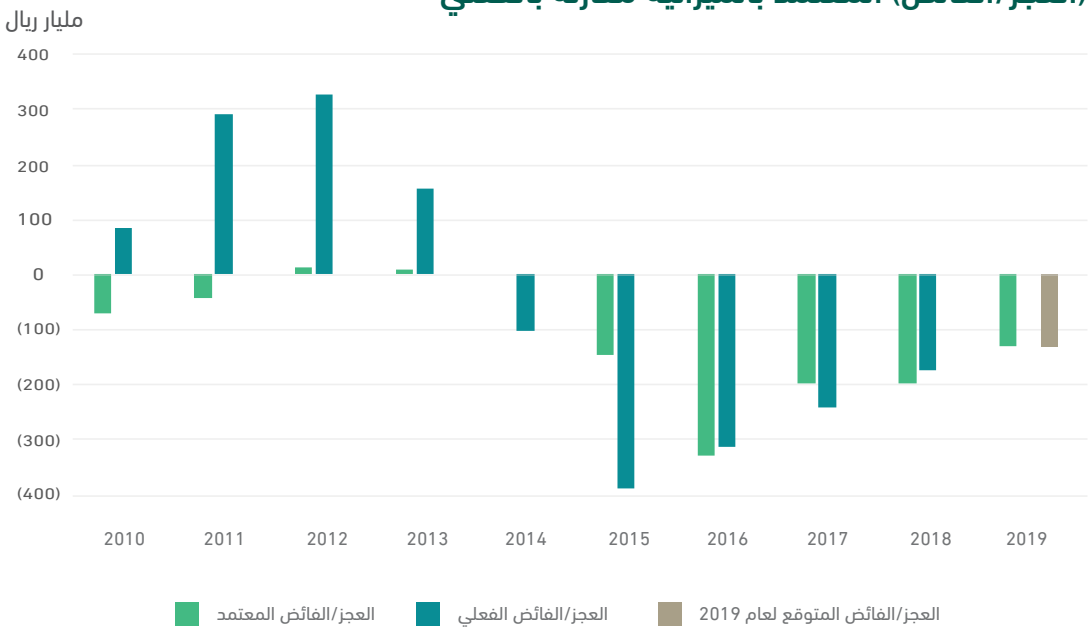


المصدر: وزارة المالية

ويُتوقع أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطيات الحكومية حتى نهاية العام حوالي 22 مليار ريال ليبلغ رصيد تلك الاحتياطيات 467 مليار ريال بنهاية العام وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية التي تشمل بعض القروض التابعة لخطة تحفيز القطاع الخاص.

## عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

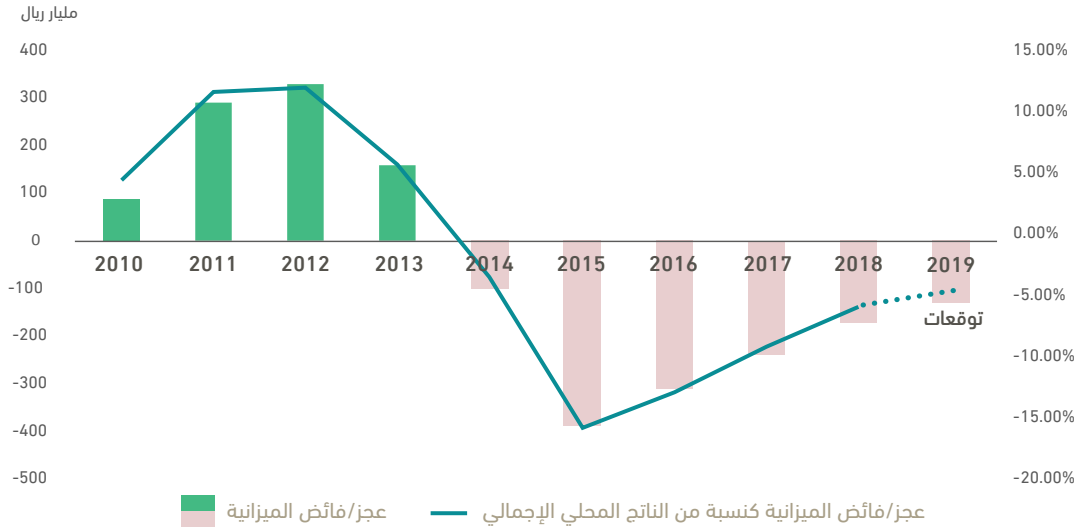


المصدر: وزارة المالية

## ب/ تقديرات المالية العامة في العام 2020م والمدى المتوسط

أسهمت السياسة المالية خلال عامي 2018م و2019م بدور رئيس وفعّال في تنشيط الأداء الاقتصادي بتنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى مساندة الأسر وتمكين القطاع الخاص وتخفيف الآثار المرتبطة ببعض الإصلاحات المالية التي تم تنفيذها بشكل متزامن. وقد نجحت هذه المبادرات في تحقيق أهدافها المرحلية، حيث بدأ الاقتصاد في التعافي، وتحسن أداء القطاع الخاص ويُتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي والتي قد ينتج عنها حدوث تباطؤ في الطلب الكلي لشركاء التجارة الرئيسين للمملكة، كان من الضروري مراجعة التقديرات على المدى المتوسط، واتباع سياسات أكثر احترازاً تمكن اقتصاد المملكة بشكل أفضل من مواجهة الصدمات الخارجية. وتواصل السياسة المالية من خلال ميزانية العام القادم 2020م وعلى المدى المتوسط العمل على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية.

كما سيستمر العمل على تنمية الإيرادات خاصة غير النفطية منها، بالإضافة إلى الاستمرار في العمل على رفع كفاءة الإنفاق، ورفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع، والعمل على السيطرة على معدلات العجز والدين العام، وبما يضمن تعزيز الاستقرار والاستدامة المالية في المدى المتوسط.

## الإيرادات

في ضوء تنفيذ الكثير من مبادرات الإيرادات المعلنة، سيتم التركيز في عام 2020م على إكمال المبادرات المعلنة سابقاً وتعزيز العائد من هذه المبادرات. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في العام 2020م سيبلغ حوالي 833 مليار ريال بانخفاض نسبته 9.1% عن المُتوقع في عام 2019م (تشكل الإيرادات غير النفطية 38% من إجمالي الإيرادات أي 320 مليار ريال). ومن المُقدر أن تصل الإيرادات إلى 863 مليار ريال في عام 2022م.

## الضرائب

يُقدر أن تصل الإيرادات من الضرائب إلى حوالي 200 مليار ريال في عام 2020م بتراجع نسبته 1.2% مقارنة بالمتوقع تحصيله عام 2019م، وذلك لتحصيل مبالغ غير متكررة في عام 2019م. وتجدُر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية قد ارتفعت في عام 2019م بنسبة 131.9% عن عام 2017م وبنسبة 20.5% عن عام 2018م.

ومن المُقدر أن تبلغ إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية حوالي 16 مليار ريال في عام 2020م بمعدل نمو 2% مقارنة بالمتوقع في العام 2019م؛ ارتباطاً بالأداء الاقتصادي.

أما بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، فمن المُقدر أن تسجل نحو 142 مليار ريال في عام 2020م، بارتفاع قدره 0.8% عن المتوقع لعام 2019م، ويرجع ذلك إلى التحسن المتوقع للنشاط الاقتصادي إضافةً إلى تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات المُحلاة في ديسمبر 2019م. كما تجدُر الإشارة إلى أنه تم تحصيل مبالغ غير متكررة من تسويات قطاع الاتصالات في عام 2019م مما يؤثر على معدلات نمو هذه الإيرادات في عام 2020م، وفي حالة استبعاد هذه التسويات فسوف تبلغ معدلات النمو نحو 5.3%.

ومن جهة أخرى، فمن المُتوقع أن تسجل الضرائب الأخرى (منها: الزكاة) حوالي 26 مليار ريال في العام 2020م بانخفاض نسبته 11.5% مقارنة بالمُتوقع لعام 2019م، ويُعزى ذلك إلى تحصيل مبالغ غير متكررة من تسويات زكاة البنوك في عام 2019م.

## الإيرادات الأخرى

وفيما يتعلق بالإيرادات الأخرى والتي تشمل الإيرادات النفطية، فَيُقدّر أن تبلغ نحو 633 مليار ريال في العام 2020م، وذلك بانخفاض نسبته 11.3% مقارنة بالمتوقع لعام 2019م. حيث تشير التقديرات إلى بلوغ الإيرادات النفطية 513 مليار ريال في عام 2020م مقارنة بحوالي 602 مليار ريال متوقعة لعام 2019م، أي بانخفاض نسبته 14.8%، ويرجع ذلك إلى تحصيل أرباح استثنائية في عام 2019م عن العام السابق.

## النفقات

تم خلال السنوات الثلاث الماضية تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية في إدارة المالية العامة لرفع كفاءة الإنفاق، كما يتم بالتنسيق مع مركز كفاءة الإنفاق مراجعة بنود الإنفاق على مستوى الأجهزة الحكومية والعمل على زيادة فاعلية الإنفاق على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما تم في هذا الإطار مراجعة برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى وبقية المشاريع الأخرى وجداولها الزمنية بهدف دعم الاستقرار والانضباط المالي وبشكل يتناسب مع العائد المتوقع من هذه المشاريع والبرامج.

تشمل تقديرات الإنفاق الحكومي لعام 2020م الاستمرار في مساندة الأسر خلال مرحلة التحول الاقتصادي عن طريق برامج الحماية الاجتماعية مثل حساب المواطن وبدل غلاء المعيشة لكل من (الموظفين والمتقاعدين ومستفيدي الضمان الاجتماعي والطلاب) وبرامج الضمان الاجتماعي الأخرى مع الاستمرار في مراجعتها وتحسينها بما يحقق الوصول للفئات المستهدفة، إذ أن الإنفاق الاجتماعي يُعد أحد أهم أولويات الإنفاق الحكومي لتحسين جودة الحياة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من أسُر وأفراد.

وفي ضوء ذلك، يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية العام المقبل 2020م بنحو 1,020 مليار ريال منخفضاً عن المتوقع للعام 2019م بنسبة 2.7%، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع وسيتم التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات الأكثر إنتاجية بما يعزز مستهدفات النمو الاقتصادي من خلال دعم التنمية الاجتماعية، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي.

## النفقات التشغيلية

قُدرت النفقات التشغيلية لعام 2020م بنحو 847 مليار ريال أي حوالي 83% من إجمالي النفقات، منخفضة بنحو 3.4% مقارنة بالعام 2019م. وتُقدر نفقات تعويضات العاملين بحوالي 504 مليار ريال. فيما يُتوقع أن يبلغ الإنفاق في باب السلع والخدمات حوالي 140 مليار ريال لعام 2020م ويشمل النفقات التشغيلية والاستهلاكية ونفقات الصيانة والنظافة والتشغيل وغيرها من النفقات التي تلبي متطلبات الجهات الحكومية مع رفع كفاءة الإنفاق خاصة بعد تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، وسوف يتناقص الإنفاق على باب السلع والخدمات على المدى المتوسط نتيجة مراجعة الجدول الزمني لتنفيذ بعض برامج تحقيق الرؤية وبعض المشاريع الأخرى بزيادة مدتها على فترات أطول.

كما يُقدّر أن تبلغ نفقات باب المنافع الاجتماعية حوالي 69 مليار ريال للعام 2020م منخفضةً بحوالي 10.3% عن توقعات عام 2019م، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الباب يشمل تمويل برنامج حساب المواطن، بالإضافة إلى استمرار برامج الدعم الأخرى التي تستهدف الحماية الاجتماعية للمواطنين والأسر.

## النفقات الرأسمالية

يُقدّر أن تبلغ نفقات باب الأصول غير المالية حوالي 173 مليار ريال، وتشمل الإنفاق الرأسمالي على برامج تحقيق الرؤية، ومخصصات تنفيذ المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في قطاعات الخدمات البلدية وقطاعات الصحة والتعليم والتجهيزات والنقل وغيرها من القطاعات الأخرى. والجدير بالذكر أن استقرار مخصصات الإنفاق الاستثماري عند مستوياتها المتوقعة في عام 2019م يأتي نتيجة تحسين مشاركة القطاع الخاص في تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع وتمديد الجدول الزمني لتنفيذ بعض برامج تحقيق الرؤية وبعض المشاريع الأخرى لضمان كفاءة الإنفاق وفاعليته.

## العجز والدين

تستمر جهود الحكومة في الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الميزانية، حيث من المُقدر أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي حتى يعزز الاستقرار والاستدامة المالية في المدى المتوسط، حيث من المقدر أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022م.

### نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي

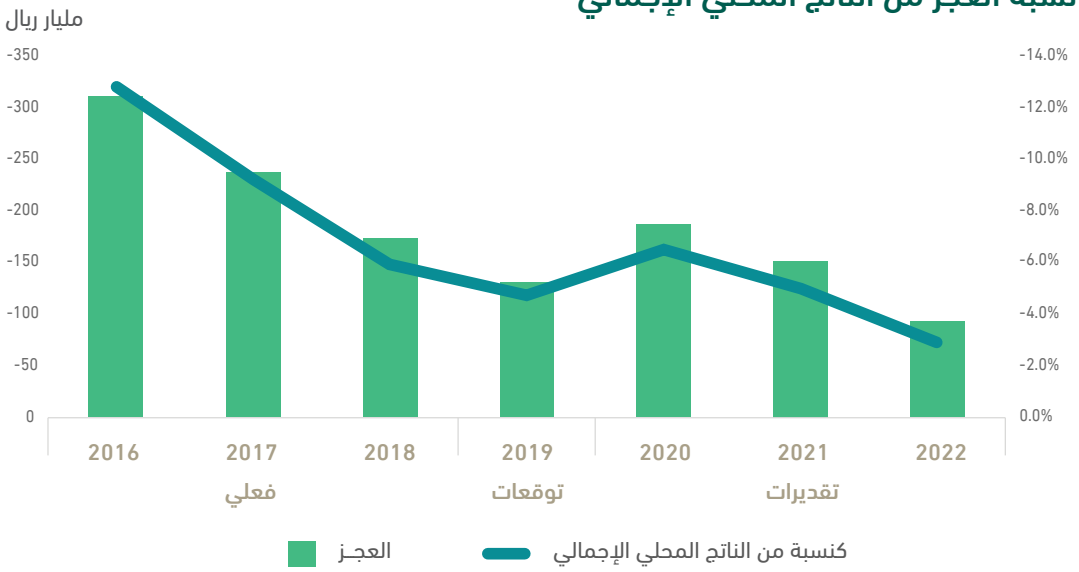


المصدر: وزارة المالية

وقد تم تحديد حجم إصدارات الدين العام في ضوء الاستراتيجية المتبعة من قبل وزارة المالية من خلال التنويع في إصدارات الدين ما بين السوقين المحلي والخارجي إضافةً إلى المحافظة على مستويات ملائمة للسيولة المحلية وكذلك الاستفادة من تدفقات النقد الأجنبي، آخذةً في الاعتبار التوازن بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطي، حيث من المُتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى 754 مليار ريال في العام 2020م وهو ما يمثل نسبة 26% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أن يبلغ حوالي 924 مليار ريال في العام 2022م أي ما نسبته 29% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك من المُتوقع أن تبلغ الاحتياطيات الحكومية حوالي 346 مليار ريال بنهاية العام 2020م لتصل إلى 265 مليار ريال في عام 2022م.

## تقديرات ميزانية 2020م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | ميزانية 2019 | توقعات 2019 | ميزانية 2020 |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| **إجمالي الإيرادات** | **975** | **917** | **833** |
| **الضرائب** | **183** | **203** | **200** |
| الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية | 16 | 16 | 16 |
| الضرائب على السلع والخدمات | 132 | 141 | 142 |
| الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | 17 | 17 | 16 |
| ضرائب أخرى | 19 | 29 | 26 |
| **الإيرادات الأخرى** | **791** | **714** | **633** |
| **النفقات** | | | |
| **إجمالي النفقات** | **1,106** | **1,048** | **1,020** |
| **المصروفات (النفقات التشغيلية)** | **860** | **877** | **847** |
| تعويضات العاملين | 456 | 504 | 504 |
| السلع والخدمات | 175 | 164 | 140 |
| نفقات تمويل | 21 | 21 | 31 |
| الإعانات | 32 | 22 | 17 |
| المنح | 3 | 1 | 1 |
| المنافع الاجتماعية | 73 | 77 | 69 |
| مصروفات أخرى | 100 | 87 | 85 |
| **الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)** | **246** | **172** | **173** |
| **عجز الميزانية** | | | |
| **عجز الميزانية** | **-131** | **-131** | **-187** |
| عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | -4.2% | -4.7% | -6.4% |
| **الدين والأصول** | | | |
| **الدين** | **678** | **678** | **754** |
| الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 22% | 24% | 26% |
| **الاحتياطيات الحكومية** | **496** | **467** | **346** |

المصدر: وزارة المالية

## المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | فعلي 2018 | ميزانية 2019 | توقعات 2019 | ميزانية 2020 | تقديرات 2021 | تقديرات 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الإيرادات** | **906** | **975** | **917** | **833** | **839** | **863** |
| **إجمالي النفقات** | **1,079** | **1,106** | **1,048** | **1,020** | **990** | **955** |
| **عجز الميزانية** | **-174** | **-131** | **-131** | **-187** | **-151** | **-92** |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | -5.9% | -4.2% | -4.7% | -6.4% | -5.0% | -2.9% |
| **الدين** | **560** | **678** | **678** | **754** | **848** | **924** |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 19% | 22% | 24% | 26% | 28% | 29% |
| **الاحتياطيات الحكومية** | **490** | **496** | **467** | **346** | **280** | **265** |

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## ج/ النفقات في ميزانية 2020م على مستوى القطاعات

في إطار مواصلة الحكومة تنفيذ خطط البناء والتنمية، تتضمن ميزانية العام 2020م الإنفاق على عدد من البرامج والمشاريع الحيوية لتطوير وتحسين البنية التحتية والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين والمستفيدين. وفيما يلي عرض لأهم الإنجازات على مستوى القطاعات المختلفة المحققة خلال العام 2019م، بالإضافة إلى عرض المخصصات المعتمدة لهذه القطاعات في ميزانية العام 2020م، وأبرز البرامج والمشاريع المحددة التي سيتم الإنفاق عليها في كل قطاع سواء لاستكمال التنفيذ أو للبرامج والمشاريع الجديدة.

### قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

#### أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 56 مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | الطرق، والموانئ، والخطوط الحديدية، والمطارات، والإسكان، والاتصالات، وتقنية المعلومات، والخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية مثل مدن الجبيل وينبع ورأس الخير وجازان |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 21 جهة |

#### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| الإسكان | تنفيذ 33 مشروعاً لتطوير البنية التحتية للأراضي للاستفادة منها في المباني السكنية | تم تطوير نحو 64 مليون متر مربع |
| الاتصالات | مشاريع البنية التحتية للاتصالات | • تغطية نحو 60% من المنازل بشبكة الألياف البصرية<br>• إطلاق خدمة الجيل الخامس بشكل تجريبي |
| الطيران | افتتاح مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة | بمساحة 105 مليون متر مربع<br>بتكاليف قدرت بحوالي 41 مليار ريال |

#### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| الاتصالات | تطوير مستوى الرقمنة في تقديم الخدمات الحكومية للجمهور | استهداف 76% في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية |
| الإسكان | الاستفادة من الأراضي المطورة في توفير المنتجات السكنية لمستحقي الدعم السكني | الوصول إلى 60% من نسبة تملك للمواطنين للسكن |
| الطرق | تنفيذ طرق رئيسة وثانوية وفرعية واستكمال للطرق القائمة والبدء في تنفيذ بعض الطرق المحورية | تنفيذ 2000 كم بنسبة زيادة 3% من إجمالي الطرق داخل الخدمة |
| الطيران | استكمال توسعة المطارات المحلية | - |

# قطاع التعليم

## أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 193 مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، والابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، ودعم الأبحاث والتطوير والابتكار، والمستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 33 جهة |

## ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| التعليم | استلام عدد 583 مبنى مدرسي جديد في مختلف مناطق المملكة خلال عام 2019م | يصبح عدد المدارس المستلمة والمتوقع استلامها حوالي 1,738 مدرسة أي بنسبة 33% من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016م-2020م) |
| التعليم | إضافة معامل ومختبرات والبنى التحتية وتقنية المعلومات للجامعات والمعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات والمعاهد وكليات التدريب | سيستمر العمل لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكلفة تقارب 4.3 مليار ريال أي ما يعادل 83% من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (2016م-2020م) والمقدرة بحوالي 5.4 مليار ريال |

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| التعليم | استكمال تنفيذ وترميم مشاريع المباني التعليمية | يجري حالياً تنفيذ مباني لما يقارب 653 مشروعاً كما يجري ترميم وتأهيل 184 مدرسة أخرى |
| التعليم | استمرار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي | وصل عدد المبتعثين من الطلبة والطالبات الدراسين في الخارج الذين تشرف عليهم وزارة التعليم إلى ما يزيد عن 82,432 طالب وطالبة مع مرافقيهم كما بلغ عدد طلاب المنح الداخلية 10,216 طالب وطالبة وبلغت النفقات السنوية للابتعاث الخارجي والمنح الداخلية ما مقداره 12.5 مليار ريال هذا عدا الموظفين المبتعثين من مختلف الجهات الحكومية |

# قطاع الخدمات البلدية

## أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 54 مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | البنية التحتية للمدن، وتنمية المدن السعودية، وإقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات، والرفع من جودة الحياة داخل المدن |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 295 جهة |

## ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| مشاريع إنشائية | إنشاء وتطوير شبكة تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول | إنشاء شبكات لتصريف مياه الأمطار بطول 500 كم |
| أنسنة المدن | توقيع 7 عقود استثمارية بأمانتي منطقة الرياض والمنطقة الشرقية والمنطقة المركزية في المدينة المنورة | - |

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| الطرق | مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض | - |
| حدائق | استكمال مشروع حدائق الملك عبدالله بالرياض | مدة المشروع: 30 شهراً هجرياً |
| استثمار | طرح ما يزيد عن 5500 فرصة استثمارية عبر بوابة "فرص" | تم تنفيذ أكثر من 2500 فرصة عبر بوابة الاستثمار البلدي ونسخة على الأجهزة الذكية |

# قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

## أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 167مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | الجانب الصحي ويشمل الخدمات الصحية والإسعافية، والتشريعية والأبحاث، والجانب الاجتماعي ويشمل خدمات الضمان، والرعاية الاجتماعية والجانب الثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي وإدارة برنامج جودة الحياة |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 17 جهة |

## ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| الصحة | إنشاء عدد من المستشفيات والانتهاء من تجهيزها وتأثيثها خلال خمس سنوات (2016م - 2020م) | بلغ عدد المستشفيات المستلمة 5 مستشفيات، بطاقة استيعابية تبلغ 1,050 سرير وبنسبة إنجاز بلغت 74% |
| الصحة | تدشين مراكز لخدمات قسطرة القلب ومراكز الأورام ومراكز السمنة ومراكز اضطرابات النمو | بلغ عدد مراكز قسطرة القلب 4 مراكز، وعدد 7 مراكز للأورام، وعدد 3 مراكز للسمنة، وعدد 5 مراكز لاضطرابات النمو السلوكي |
| الصحة | تشغيل عدد من المراكز الإسعافية ومختبر للذكاء الاصطناعي، وتشغيل عربات (عيادات) متنقلة لتقديم الخدمات الصحية للمناطق الطرفية | بلغ عدد المراكز الإسعافية 65 مركزاً، وعدد 10 عربات من العيادات المتنقلة |
| الرياضي | استكمال تطوير وتأهيل عدد من الاستادات الرياضية بالرياض وجدة والدمام وعدد من المدن والصالات الرياضية | بلغ عدد الاستادات الرياضية التي تم تأهيلها وتطويرها 4 استادات، كما بلغ عدد المدن والصالات الرياضية 14 مدينة تم تأهيلها وتطويرها |
| الاجتماعي | افتتاح عدد من البيوت الاجتماعية لرعاية الأيتام | بلغ عدد البيوت الاجتماعية التي تم افتتاحها 5 بيوت |

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| الصحة | استمرار العمل على إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة | يبلغ عدد المستشفيات والمراكز التي لا تزال قيد الإنشاء والتجهيز 35 مستشفى ومركزاً بطاقة استيعابية تبلغ 10,750 سريراً |
| الصحة | جارٍ العمل على إنشاء المركز الوطني للبحوث الصحية لدعم تحويل نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، وتحسين صحة سكانها | عدد 1 مركز وطني للبحوث الصحية |
| الرياضي | افتتاح عدد من مقرات ومدن للأندية الرياضية | عدد 4 مقرات رياضية، ومدينة رياضية واحدة |

# قطاع الموارد الاقتصادية

## أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 98 مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | البنية التحتية للبيئة والمياه والزراعة، وإنتاج المياه المحلاة والصرف الصحي، ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، إضافةً إلى تطوير بيئة السياحة والاستثمار، وتنمية الصناعة، والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المحتوى المحلي، والتخطيط المالي والاقتصادي |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 26 جهة |

## ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| المياه | إنشاء محطة تحلية مياه مستقلة في مدينة الشقيق تعمل بنظام التناضح العكسي لتغذية احتياج المنطقة الجنوبية من المياه لمواكبة الطلب المتزايد | تعمل المحطة بسعة تصميم 450 ألف متر مكعب يومياً من المياه المحلاة لمنطقتي جازان وعسير بتكلفة 2.2 مليار ريال |
| المحتوى المحلي | زيادة مشاركة المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية | تطوير قائمة المنتجات الوطنية الإلزامية عند إجراء التعاقد مع الجهات الحكومية |
| البيئة | تأسيس مراكز بيئية لدعم تحقيق مستهدفات استراتيجية البيئة وتعزيز الاستثمار في مجال السياحة البيئية وتحسين الصحة العامة وجودة الموارد المائية | إنشاء 5 مراكز بيئية تعنى بالأرصاد وإدارة النفايات وتنمية الغطاء النباتي والحياة الفطرية |
| الصرف الصحي | إنشاء شبكات الصرف الصحي في مختلف مناطق المملكة | زيادة نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي إلى ما يزيد عن 55% |
| الزراعة | إطلاق منصة إلكترونية للتداول التجاري للتمور | تم تطوير 25 متجراً الكترونياً لدعم المنتجين والمصدرين السعوديين |
| الجمارك | إنشاء منفذ جديدة عرعر للجانب السعودي والعراقي | بلغت مساحة المشروع 667 ألف متر مربع وبطاقة استيعابية يومية تقارب 360 شاحنة في الانتظار و94 شاحنة بمنصة التفتيش مما يسهل حركة التبادل التجاري والمسافرين بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ويساهم في تمكين المملكة لتكون منصة لوجستية |

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| البيئة | إطلاق البرنامج الوطني للتفتيش البيئي على المنشآت الصناعية والتنموية ومقدمي الخدمات البيئية للحد من الممارسات البيئية الخاطئة والتلوث البيئي ونشر الوعي البيئي والارتقاء بمستوى الالتزام البيئي | سيسهم المشروع في تخفيض تكلفة التدهور البيئي في المملكة والمقدرة بمبلغ 84 مليار ريال سنوياً كما سيسهم في تحسين الوضع البيئي في المملكة |
| الطاقة البديلة | البدء بتنفيذ مشاريع الجولة الثانية والثالثة من البرنامج الوطني للطاقة البديلة والمتجددة | ستصل الاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة إلى ما يقارب 14 مليار ريال وستسهم في خلق 6,800 وظيفة خلال مرحلة الإنشاء و730 وظيفة في مجالات التشغيل والصيانة |

# قطاع الإدارة العامة

## أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 28 مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | دعم الأجهزة الإدارية والتشريعية والخدمة المدنية، ووزارة الخارجية، والمحاكم، وخدمات الشؤون الإسلامية، وفي مجال حقوق الإنسان والعناية بالحرمين الشريفين |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 26 جهة |

## ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| الحج والعمرة | إطلاق منصة الحج الإلكتروني لخدمة ضيوف الرحمن | تسهيل قدوم ضيوف الرحمن لأداء المناسك لرفع مستوى الرضا، وقد تم تنفيذ ما يزيد عن 150 ألف تأشيرة في المرحلة التجريبية |
| الشؤون الإسلامية | طباعة مصحف من مختلف الإصدارات وبكافة الاحجام واللغات وتوزيعها بالداخل والخارج | تم طباعة وتوزيع أكثر من 18 مليون مصحف |
| العدل | تفعيل آلية تقنية لإصدار الوكالات في الخارج بالتعاون من خلال خدمة (الموثقين) دون الحاجة للتصديق من وزارة الخارجية ووزارة العدل | تم التفعيل في 12 ممثلية للمملكة في الخارج |
| الشؤون الخارجية | رفع كفاءة الخدمات المقدمة في مقر الممثليات للمواطنين بالخارج بسبب الارتقاء بجودة اتصال الممثلية بالوزارة | تم ربط أكثر من 95 ممثلية عن طريق تقنية الاتصال الآمن |

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| العدل | مشاريع إنشاء المحاكم وكتابات العدل بهدف تحسين الخدمات العدلية | عدد 73 محكمة وكتابة عدل بتكاليف حوالي 2,600 مليون ريال |
| الحج والعمرة | إطلاق منصة "مقام" لخدمات الحج والعمرة | محرك حجز مركزي يعد الخامس على مستوى العالم لربط مقدمي خدمات الطيران والسكن والنقل الداخلي والإعاشة لخدمة الحجاج والمعتمرين |
| الخدمة المدنية | تدشين برنامج تأهيل المتميزين والذي يهدف لاستقطاب الخريجين المتميزين من الجنسين | برنامج تدريب خريجي الجامعات المتميزين خلال مدة 24 شهراً، تنتهي بالتوظيف لدى اجتياز البرنامج |

# القطاع العسكري

## أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 182 مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | الدفاع الوطني، الحرس الملكي، رفع وتطوير القدرات العسكرية، والمدن والقواعد العسكرية، والمستشفيات والخدمات الطبية العسكرية، والكليات والجامعات العسكرية، وتوطين الصناعات العسكرية |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 19 جهة |

## ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| توطين الصناعات العسكرية | إطلاق برنامج تراخيص مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية في المملكة، والبدء في استقبال طلبات إصدار تراخيص مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية التي تندرج تحت التصنيع العسكري | يحتوي على 3 أنواع رئيسة للتراخيص الخاصة بمزاولة الأنشطة العسكرية، ويشمل كل نوع على 6 مجالات خاصة بقطاع الصناعات العسكرية |
| المستشفيات العسكرية | إدارة وتشغيل المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة | تشغيل أكثر من 25 مستشفى ومركزاً بمختلف المناطق |
| المدن العسكرية | إدارة وتشغيل وتطوير المدن العسكرية | تشمل المبادرة عدد 7 مدن عسكرية |
| العلوم العسكرية والصحية | الاستمرار في دعم الكليات والجامعات والمعاهد العسكرية | عدد 2 جامعة بفروعها وعدد 5 كلية بالإضافة إلى عدد من المعاهد العسكرية |

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| القواعد العسكرية | نقل وإنشاء قاعدة الملك سلمان الجوية | مرحلتان (الأولى والثانية) |
| التعليم العالي العسكري | تطوير جامعة الدفاع الوطني | المرحلة الأولى |
| الكليات العسكرية | نقل وإنشاء كلية الملك فيصل الجوية | مرحلتان (الأولى والثانية) |
| | إنشاء كلية الملك فهد البحرية | المرحلة الأولى |

# قطاع الأمن والمناطق الإدارية

## أولاً: معلومات عن القطاع

| | |
|---|---|
| مخصص القطاع في ميزانية العام 2020م | 102 مليار ريال |
| أبرز مهام القطاع | إمارات المناطق، والأمن الداخلي وحراسة الحدود ومكافحة الجريمة والمخدرات والمؤثرات العقلية، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والحماية المدنية، والسلامة المرورية، وإدارة الاصلاحيات، وإدارة الجوازات، وحماية المنشآت الحيوية، والأمن السيبراني |
| عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع | 31 جهة |

## ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2019م

| النطاق | وصف المنجز | بالأرقام |
|---|---|---|
| خدمات عامة | استكمال المرحلة الثانية من توريد بطاقات الهوية الوطنية وملحقاتها - المرحلة الثانية | نسبة الإنجاز 100% |
| الاستشارات | إنشاء مكتب لإدارة مشاريع تقنية المعلومات بمركز المعلومات الوطني | نسبة الإنجاز 100% |
| بناء القدرات الوطنية | تأهيل الكوادر الوطنية لشغل وظائف الأمن السيبراني | • تدريب 1039 متدربًا، من بينهم 751 موظفًا في 113 جهة وطنية، و288 طالبًا من طلاب الدراسات العليا من 23 جامعة وكلية سعودية<br>• ابتعاث 231 طالب وطالبة حتى الآن في تخصصات الأمن السيبراني والتخصصات ذات العلاقة |
| أمني على مستوى الجهات | العمل على إجراء عدد من تقييمات الأمن السيبراني على الجهات الوطنية والخدمات الحيوية والبنى التحتية الحساسة | تقييم 150 جهة وطنية |
| تطوير مقرات أمنية | مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية | تم اعتماده على خمس مراحل ويشتمل على إنشاء عدد من المقرات الأمنية ومشاريع لإنشاء عدد 14 مجمعاً سكنياً في خمس مناطق تشتمل على عدد 10,000 وحدة سكنية حيث سيكون المستلم منها 6 مجمعات سكنية خلال الفترة (2016م-2020م). وتحتوي على 3,800 وحدة سكنية أي ما نسبته 38% من إجمالي المخطط لفترة السنوات السبع (2016-2022م)، واستكمال المشاريع الأخرى كمبنى القوات الخاصة للأمن الدبلوماسي ومبنى الإدارة العامة للتعاون الدولي |

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

| النطاق | وصف المستهدف | بالأرقام |
|---|---|---|
| خدمات عامة | تقديم خدمات شموس «شبكة المعلومات الوطنية السياحية» لربط المنشآت وتوفير قواعد بيانات مركزية عن المعلومات السياحية بهدف تطوير التعاون المشترك في الأعمال | المنجز 50% |
| أمني على المستوى الوطني | الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الطارئة | مشروع مستمر |
| أمني على مستوى الأفراد والمؤسسات الوطنية | المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني | مشروع مستمر |

## قطاع البنود العامة

بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية العام 2020م حوالي 141 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، ونفقات التمويل، ومخصص حساب الموازنة، والمساهمات في المنظمات الدولية، والبرامج والمرافق الحكومية، والإعانات، ومخصصات الطوارئ.

### الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| القطاع | فعلي 2018 | توقعات 2019 | ميزانية 2020 | * التغير السنوي (توقعات 2019 - ميزانية 2020) |
|---|---|---|---|---|
| الإدارة العامة | 31 | **29** | 28 | -2.5% |
| العسكري | 242 | **198** | 182 | -8.2% |
| الأمن والمناطق الإدارية | 113 | **104** | 102 | -1.6% |
| الخدمات البلدية | 46 | **59** | 54 | -9.1% |
| التعليم | 209 | **202** | 193 | -4.4% |
| الصحة والتنمية الاجتماعية | 175 | **174** | 167 | -4.0% |
| الموارد الاقتصادية | 105 | **99** | 98 | -1.2% |
| التجهيزات الأساسية والنقل | 49 | **62** | 56 | -9.5% |
| البنود العامة | 108 | **121** | 141 | 15.9% |
| **المجموع** | **1,079** | **1,048** | **1,020** | **-2.6%** |

المصدر: وزارة المالية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ميزانية 2020
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

# 03

# أهم التحديات المالية والاقتصادية

## ثالثاً: أهم التحديات المالية والاقتصادية

في ضوء الافتراضات المالية والاقتصادية التي بُنيت عليها ميزانية العام 2020م والإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط، واستناداً إلى المعلومات المتوفرة والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، قد تواجه هذه الافتراضات العديد من التحديات التي يمكن أن تؤثر على مسار المالية العامة وبالتالي على نتائج التقديرات الحالية وعلى المدى المتوسط.

ويمكن تلخيص أهم التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي على الصعيدين المحلي والعالمي، وأهم السياسات التي تسعى الحكومة لتبنيها لمواجهة هذه التحديات فيما يلي:

### 1. تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي

من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي النزاعات التجارية التي أثرت سلباً على حركة التجارة الدولية وأدت إلى التذبذب في الأسواق العالمية. وقد انعكست هذه التطورات على توقعات نمو الاقتصاد العالمي، حيث قام صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2019م بمراجعة تقديراته للنمو العالمي لهذا العام ليبلغ نحو 3.0% ثم 3.4% للعام 2020م، وذلك انخفاضاً بنحو 0.3 و0.2 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بتقديراته السابقة في شهر أبريل 2019م.

**نمو الاقتصاد العالمي (2011 - 2024م)**

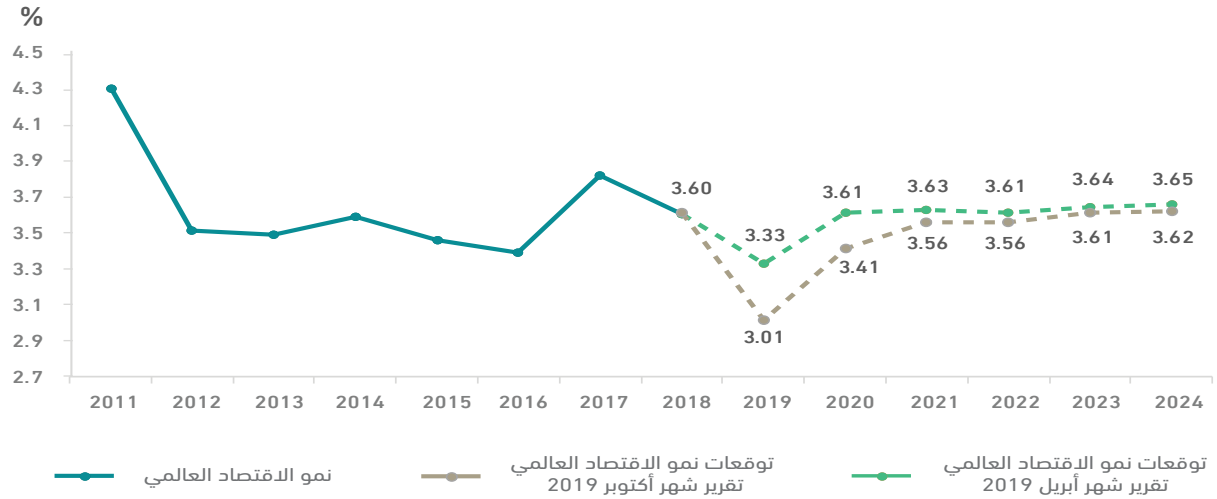


المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2019

ومع تزايد التوقعات بإمكانية حدوث ركود عالمي خلال الأعوام التالية فإن التحوط يتطلب سياسات مالية رشيدة -وهو ما تستهدفه المملكة- لتعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الخارجية.

## 2. تقلبات أسعار النفط

تشهد المملكة والدول المصدرة للنفط العديد من التحديات، حيث يمثل تقييد الإنتاج النفطي والتطورات على جانب العرض بمثابة مؤثرات سلبية أخرى تضاف إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، بما يؤثر على استقرار الأسعار وبالتالي تؤثر على قدرة التخطيط المالي للدول. حيث شهدت أسواق النفط تقلبات كبيرة خلال العام 2019م، إذ حققت أسعار خام برنت أدنى مستوياتها في شهر يناير عند سعر 53.2 دولار للبرميل وأعلى مستوياتها في شهر أبريل لتصل إلى 74.9 دولار للبرميل.

**أسعار الخام برنت اليومية (يناير 2019م - نوفمبر 2019م)**

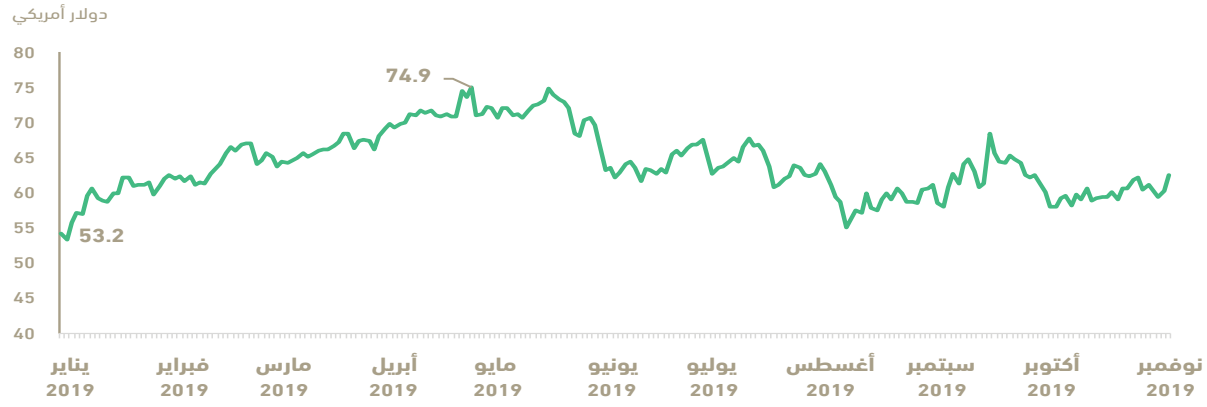


المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية

وتسعى المملكة من خلال سياستها النفطية إلى استقرار السوق العالمية للنفط الخام بما يوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين معاً ويوفر البيئة الملائمة للنمو المستدام في الاقتصاد العالمي من خلال دورها القيادي الفاعل في الالتزام بالحصص المتفق عليها وفقاً لاتفاقية أوبك+. كما تسعى سياسات الحكومة إلى مواجهة هذه التحديات عن طريق تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية وتنويع الإيرادات غير النفطية للحد من تذبذب التدفقات المالية، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص والتركيز على دعم معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي لتعزيز صلابة الاقتصاد.

## 3. معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي

يمثل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة متزايدة ومجدية للمواطنين في القطاع الخاص من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من تركّز جهود الحكومة على تنمية ورفع معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي، إلا أن بعض النتائج الإيجابية لهذه الجهود ستظهر بشكل أكبر على المديين المتوسط والطويل وذلك عند استكمال تنفيذ المشاريع والإصلاحات والمبادرات المخطط لها والجاري العمل عليها.

وشهد القطاع غير النفطي تحسناً في الأداء مدفوعاً بسياسات تمكين القطاع الخاص منها مبادرات حزم التحفيز والاستمرار في تنفيذ المشاريع الكبرى التي أدت إلى تحسن أداء عدة قطاعات أهمها القطاع المالي والتقنية والسياحة والترفيه والرياضة وقطاع التشييد والبناء وقطاع التجزئة، بالإضافة إلى التقدم المتوقع في برامج التخصيص المعتمدة للعديد من القطاعات كقطاع المياه والتعليم والصحة.

### عوامل إيجابية على الاقتصاد المحلي

وعلى الرغم من التحديات المشار إليها إلا أن هناك عدداً من التطورات التي يمكن أن تنعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد المحلي في المدى المتوسط مما يؤدى إلى تحسن المؤشرات مقارنة بالمقدرة حالياً، مثل حدوث زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في القطاع غير النفطي، حيث ستواصل الحكومة لعام 2020م وعلى المدى المتوسط العمل على تسهيل مناخ الأعمال والفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص، بالإضافة إلى النتائج المحتملة المصاحبة للانتهاء من تنفيذ بعض برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، والاستمرار في تنفيذ خطط تنمية الصناعة المحلية والصادرات غير النفطية، مما يكون لها دور فاعل في ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النمو والتوظيف.

ومن العوامل الإيجابية الأخرى استمرار ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل التي شهدت تحسناً ملحوظاً منذ إطلاق رؤية المملكة 2030، خاصة مع تنفيذ العديد من السياسات والمبادرات الداعمة لرفع معدلات مشاركة المرأة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.